مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، م ٣١ ع ٢، ص ص: ١١٧ - ١٤٩ (٢٠٢٣م)
DOI:10.4197/Art.31-2.5

الصناعة التفسيرية عند الإمام ابن أبي حاتم الرازي من خلال تفسيره

سامي بن مسعود الجعيد

أستاذ التفسير وعلوم القرآن المشارك بقسم التفسير، كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية

المستخلص. تناول البحث مسألة مهمة تتعلق بالصناعة التفسيرية عند الإمام ابن أبي حاتم من خلال تفسيره، فعرَّف الباحث بالإمام ومؤلفه، وتعرض لإبراز الصناعة التفسيرية المتعلقة بالمنقولات من حيث طريقة إيراد الإمام لها، ومن حيث نقدها أيضا. ثم عرج بالحديث عن الصناعة التفسيرية المتعلقة بالمعقولات من حيث تأصيل الإمام لطرق التفسير، ومن جهة صناعته في عرض الأقوال وحكايتها، مختتماً ذلك بإبراز صناعته في اختياراته وآرائه. وقد خلص الباحث إلى أن الإمام ابن أبي حاتم ذو باع في علم التفسير، وأنه لم يكن مجرد ناقل فحسب، بل كان في نقله مستقصياً ومختصراً ومرتباً، ناهيك عن دقته في نقل المتون وتميزه في صياغتها وحسن عرضها، كما أبرز الباحث صناعة الإمام في تأصيله لطرق التفسير والكشف عن طريقته في اختياراته وآرائه.

الكلمات المفتاحية: ابن أبي حاتم – التفسير – الصناعة – التفسيرية.

المقدمة

الحمد لله ذي المن والعطاء، والجود والسخاء، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، يؤتي الحكمة من يشاء، وأشهد أن سيدنا ونبينا محمداً عبده ورسوله أفضل الأنبياء، وإمام الحنفاء، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه النجباء، والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم البعث واللقاء.

أما بعد: فإن أشرف صناعة يتعاطاها المرء تفسير القرآن وتأويله؛ إذ موضوعه كلام الله تعالى الذي هو ينبوع كل حكمة، ومعدن كل فضيلة، وكل كمالٍ ديني أو دنيوي مفتقر إليه ومتوقف على العلم به(١)، ولا

(١) انظر: مقدمة جامع التفاسير للراغب الأصفهاني (ص:٩١).

غرو أن يكون لتفسيره منزلة عظيمة؛ إذ شرف العلوم بشرف المعلوم، من أجل ذلك تسابق العلماء وتباروا في التأليف فيه، بكشف معانيه وسبر أغواره، وهم متفاوتون في ذلك، فهم كالإخاذ(٢) منهم ما يروي الرجل، ومنهم ما يروي الرجلين، ومنهم ما يروي الثلاث، ومنهم ما يروي الناس.

ومن أولئك الأعلام النجباء: أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت:٣٢٧هـ)، فقد كتب تفسيره الذي تلقته الركبان، وكان تأليفه له استجابة لسؤال جماعة من إخوانه رغبوا في إخراج تفسير للقرآن مختصراً بأصح الأسانيد، وحذف الطرق والشواهد والحروف والروايات مجرداً دون غيره، متقصٍ تفسير الآي(٣).

وتفسير هذا وصفه حقيقٌ بأن يكون مؤلفه ذا صناعة تفسيرية بديعة.

ومن هنا فقد جاء هذا البحث كاشفاً لشيء من صناعة الإمام ودقته، وشدة فهمه –رحمه الله.

مشكلة البحث

لما كان الإمام ابن أبي حاتم –رحمه الله– قد أخرج التفسير مسنداً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين، ظن كثير من الباحثين وخصوصاً ممن كتب في مناهج المفسرين أن ليس لابن حاتم في هذا التفسير إلا الجمع وسرد الروايات حسبما اتفق، وجعلوه من باب التفسير بالمأثور الصرف واختزلت فائدته في عزو أقوال السلف فقط.

أسباب اختياري للموضوع

كانت مشكلة البحث التي ذكرت آنفاً أكبر محفز لي على الكتابة في هذا الموضوع، وقد تمخض من خلالها من الأسباب ما يلي:

١- بيان مكانة الإمام ابن أبي حاتم في التفسير، وإبراز صنعته التفسيرية من خلال ما أورده من المنقولات.

٢- الكشف عن صنعة الإمام ابن أبي حاتم التفسيرية فيما يخص باب الدراية في التفسير، وتصحيح ما يتداوله الباحثون من تصنيفه تحت كتب التفسير بالمأثور الصرف، ونفي أن يكون للإمام عمل يتعلق بالدراية في هذا السفر العظيم.

---

(٢) الإخاذ: هو مجتمع الماء، وجمعه: أُخُذ، وقيل: هو جمع الإخاذة وهو مصنع للماء يجمع فيه. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٢٩/١).

(٣) انظر: مقدمة تفسيره (١١/١).

٣- إبراز منهج المتقدمين من أئمة الحديث في التعامل مع أسانيد التفسير والرواية عن الضعفاء، وهذه مشكلة في حد ذاتها تستلزم السبر والبحث، لاسيما وأن ابن أبي حاتم إمام من أئمة الصنعة، ورُبِيَ بين إمامين من أئمتها أيضاً كما سأشير إليه في ترجمته إن شاء الله.

الدراسات السابقة

لم أجد بعد البحث والتحري مكتوباً يتناول ما قصدت إلى تحريره؛ بيد أن ما سطره محققو الكتاب وذكروه في مقدمة تحقيقهم والتي أفردوها في مجلد مستقل في طبعة دار ابن الجوزي – والتي اعتمدت عليها في هذا البحث – لا تعطي صورة واضحة عما أنا بصدد الحديث عنه، لا سيما فيما يخص مسائل المبحث الثاني المتعلق بالمعقولات –كذا أزعم– والله أعلم.

خطة البحث

حوى البحث بين دفتيه: مقدمة وتمهيداً ومبحثين وخاتمة.

أما المقدمة فذكرت فيها مشكلة البحث، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهجه وإجراءاته.

وقد رسمت خطته على النحو الآتي:

التمهيد: في التعريف بابن أبي حاتم وكتابه، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بابن أبي حاتم.

المطلب الثاني: التعريف بكتابه.

المبحث الأول: الصناعة التفسيرية المتعلقة بالمنقولات، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الصناعة التفسيرية في إيراد المنقولات.

المطلب الثاني: الصناعة التفسيرية في نقد المنقولات.

المبحث الثاني: الصناعة التفسيرية المتعلقة بالمعقولات، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الصناعة التفسيرية في تأصيل طرق التفسير.

المطلب الثاني: الصناعة التفسيرية في عرض الأقوال وحكايتها.

المطلب الثالث: الصناعة التفسيرية في اختياراته وآرائه.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

منهج البحث وإجراءاته

اعتمدت في هذا البحث على المنهج الاستقرائي والتحليلي، وسرت فيه على مهيع بيّن، هو كالآتي:

١- اعتمدت في إيراد الآيات رواية حفص عن عاصم ورسمتها بالرسم العثماني، وما ذكرته من الروايات والقراءات عداها عزوته لقائلها، ووثقت نقله من مصادره الأصلية .

٢- خرجت الأحاديث وعزوتها إلى مصادرها الأصلية، أما الأحاديث والآثار التي أنقلها عن ابن أبي حاتم اكتفيت بالإحالة إلى موضعها في تفسيره، إذ كفاني المحققون تخريجها وبسط الكلام عليها، ومن أحال على مليء فليتبع.

٣- وثقت النصوص التي أنقلها في البحث توثيقاً علمياً من مصادرها الأصلية.

هذا وقد من الله علي ويسّر ووفق لجمع مادة هذا البحث والكتابة فيه، فإن وفقت فذاك محض فضل من الله وتوفيق، وإن كانت الأخرى فأستغفر الله وأتوب إليه، وأرجو ممن وقف على هذا البحث أن يكمل نقصه، ويقوم خطأه، ويستر عيبه، ويدعو لكاتبه بالمغفرة والرضوان. وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

التمهيد: في التعريف بابن أبي حاتم وكتابه

المطلب الأول: التعريف بالمؤلِف[٤]

هو الإمام، الحافظ، الناقد، شيخ الإسلام، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر بن داود ابن مهران الحنظلي التميمي الرازي، من موالي بني حنظلة من تميم على الصحيح[٥].

---

(٤) انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٢٦٣/١٣)، البداية والنهاية لابن كثير (١٣٢/١٢)، لسان الميزان لابن حجر (١٣٠/٥).

(٥) انظر: مقدمة الجرح والتعديل (٤/١).

ولد سنة أربعين ومئتين "بين قماطر العلم والروايات، وتربى بالمذاكرات مع أبيه وأبي زرعة فكانا يزقانه[٦] كما يزق الفرخ الطير ويعنيان به"[٧].

وهكذا نشأ ابن أبي حاتم وترعرع في بيت علم، وعلى عناية بالعلم، فقرأ القرآن على شيخه الفضل بن شاذان، ثم أذن له أبوه في طلب الحديث، فرحل أولاً مع أبيه، فأدرك الإسناد وثقات الشيوخ بالحجاز والعراق والشام والثغور، ثم رحل ثانية بنفسه فحصّل وجمع فأوعى، واجتمع له من السماع وكثرة الشيوخ ما لم يكن لكثير ممن رحل[٨].

فكان – رحمه الله– بحراً في العلوم ومعرفة الرجال، وصنف التصانيف الكثيرة في أنواع العلوم، فصنف في التفسير والحديث والفقه والزهد وثواب الأعمال وغير ذلك.

وكان – رحمه الله– على مذهب السلف الصالح في الاعتقاد، فصنف في الرد على الجهمية، وكان– رحمه الله – مقبلاً على العبادة من صغره والورع والتقى، قال أبو الحسن علي بن أحمد الفرضي:

(ما رأيت أحداً ممن عرف عبدالرحمن ذكر عنه جهالة قط، وكنت ملازمه مدة طويلة فما رأيته إلا على وتيرة واحدة، لم أر منه ما أنكرته من أمر الدنيا ولا من أمر الآخرة؛ بل رأيته صائناً لنفسه ودينه ومروءته)[٩].

هذا وقد توفي حافظ وقته أبو محمد عبدالرحمن ابن أبي حاتم سنة سبع وعشرين وثلاثمائة رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته.

المطلب الثاني: التعريف بالمؤلَّف

سيكون الحديث عن هذا المؤلَف من جهتين:

إحداهما: من جهة طريقة تأليفه.

---

(٦) زق الطائر فرخه يزقه زقاً إذا أطعمه بفيه. انظر: تهذيب اللغة (١٥٤١/٢)، لسان العرب (٤٢/٧).

(٧) تاريخ دمشق لابن عساكر (٣٦٠/٣٥).

(٨) عد بعض الباحثين شيوخ ابن أبي حاتم فوجدهم يزيدون على ثلاثمائة وخمسين شيخاً، وجملة من ذكرهم في التفسير يزيدون على المائتين. انظر: مقدمة تحقيق التفسير (ص:٣٧ وما بعدها).

(٩) تاريخ دمشق (٣٥٩/٣٥).

فقد ألف ابن أبي حاتم هذا السفر العظيم استجابة لسؤال جماعة من طلاب العلم، إذ يقول في مقدمته: (سألني جماعة من إخواني إخراج تفسير القرآن مختصراً بأصح الأسانيد....)[١٠]، وقصد أن يكون تفسيره شاملاً لجميع آي القرآن فقال: (متقصين تفسير الآي حتى لا نترك حرفاً من القرآن يوجد له تفسير إلا أخرج ذلك)[١١].

وهذه ميزة ونقلة نوعية في التأليف في التفسير، وإليها أشار الزركشي في البرهان حيث يقول:(ثم إن محمد بن جرير الطبري جمع على الناس أشتات التفاسير وقرب البعيد، وكذلك عبدالرحمن ابن أبي حاتم الرازي)[١٢].

ويقول ابن كثير –رحمه الله: (وله التفسير الحافل الذي اشتمل على النقل الكامل الذي يربى فيه على تفسير ابن جرير وغيره من المفسرين إلى زماننا)[١٣].

وذكر رحمه الله أنه أخرج ذلك بأصح الأخبار إسناداً وأثبتها متناً، كما سنثبته لاحقاً إن شاء الله.

الجهة الثانية: من جهة مكانته بين كتب التفسير:

تبوأ تفسير ابن أبي حاتم مكانة سامية بين كتب التفسير المسندة فهو من أحسن التفاسير[١٤]؛ ذلك أن مؤلفه قد استقصى كل ما وقف عليه من الآثار في تفسير الآيات، مقتصراً على التفسير المجرد دون غيره؛ ولذلك عدّه ابن حجر مع تفسير الطبري وابن المنذر وعبد بن حميد جمعها للتفسير المرفوع والموقوف والمقطوع، وبين أنه قلّ أن يشذ عنها شيء في التفسير[١٥].

وكان ينقل تلك الآثار عن طريق شيوخه، فربما انفرد بمرويات لا توجد عند غيره كما سنبينه لاحقاً إن شاء الله، ناهيك عن كونه حفظ لنا مرويات أئمة في التفسير لم تصلنا كتبهم كمقاتل بن حيان، بل وروايات عن أئمة لا توجد عند غيره كبعض الروايات عن مجاهد وسفيان الثوري وغيرهما، إضافة إلى أنه

---

(١٠) تفسير ابن أبي حاتم (١١/١).

(١١) المصدر السابق.

(١٢) البرهان في علوم القرآن (٣٠٠/٢).

(١٣) البداية والنهاية (١٣٢/١٢).

(١٤) انظر: سير أعلام النبلاء (٢٦٤/١٣).

(١٥) انظر: العجاب في بيان الأسباب (٢٠٢/١).

كان عمدة في وصل كثير من المعلقات التي وردت في كتب السنة، ولا أدل على ذلك من صنيع الحافظ ابن حجر في كتابه الشهير تغليق التعليق، إلى غير ذلك من المزايا التي سأنثرها في ثنايا هذا البحث.

هذا، وقد تتابع العلماء على الاحتفاء بهذا الكتاب حتى تناقلوه بأسانيدهم[١٦]، واستبطنوه في مؤلفاتهم، كما فعل ابن كثير، بل ولخصوه كما فعل السيوطي[١٧].

هذا، والكتاب لم يصل إلينا كاملاً، والمفقود منه ما يلي:

أولاً: من مفتتح سورة المائدة إلى نهاية الآية التاسعة والثلاثين من السورة نفسها.

ثانياً: من الآية الثانية عشرة من سورة الرعد إلى نهاية سورة الحج.

ثالثاً: من مفتتح سورة الروم إلى نهاية سورة الناس.

وما عدا هذه المواضع الثلاثة فقد حقق الكتاب في عدة رسائل جامعية وطبع، وما جمع في تفسير هذه المواضع الثلاثة الآنفة الذكر إنما هو باجتهاد من بعض الباحثين، حيث عمد إلى تفسير ابن كثير، وفتح الباري، وتغليق التعليق كلاهما لابن حجر، والدر المنثور للسيوطي، فجمعوا تلك الروايات ورتبوها.

المبحث الأول: الصناعة التفسيرية المتعلقة بالمنقولات

المطلب الأول: صنعته في إيراد المنقولات

أشار الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله- في مقدمة تفسيره إلى ملامح هذه الصنعة، فذكر أنه قصد في تفسيره هذا أن يكون جامعاً لكل ما قيل في تفسير الآية من المنقولات مقتصراً على التفسير دون غيره، فقال -رحمه الله: (وأن نقصد لإخراج التفسير مجرداً دون غيره، متقصٍ تفسير الآي، حتى لا نترك حرفاً من القرآن يوجد له تفسير إلا أخرج ذلك)[١٨].

---

(١٦) انظر: المعجم المفهرس لابن حجر (ص:١٠٨)، صلة الخلف بموصول السلف (ص:١٧٣).

(١٧) قال السيوطي في طبقات المفسرين (ص:٦٣): (ومن تصانيفه: التفسير المسند اثنا عشر مجلداً، لخصته في تفسيري).

(١٨) (١/١١).

وقد وافق الخُبْرُ الخَبَرَ، فالإمام –رحمه الله– كان ضليعاً في التفسير، وكان مطلعاً على تفاسير القوم قبله[١٩]، فحشد ما نمى إلى علمه من مرويات القوم، وفيه من أقوالهم ما ليس عند غيره[٢٠]، فغدا تفسيره قبلة يثوب إليها كل من أراد الوقوف على تفاسير السلف[٢١].

وهذه الميزة –أعني الاستقصاء للتفسير المجرد– جعلت الإمام حريصاً على أن يذكر كل ما وجده مناسباً لتفسير الآية، ولو أدى ذلك إلى تكرار الآثار بنفس المتن والسند في مواضع متفرقة[٢٢]، بل ربما كرر الآثار حتى ولو لم تكن مناسبة للآية[٢٣]؛ إذ نظره إلى المعاني أسبق منه إلى السياق، ناهيك عن كثرة إشارته إلى أنه قد تقدم تفسيره[٢٤].

والأعجب من ذلك أنه قد يكرر سبب النزول الواحد لآيات متعددة[٢٥].

ولما كان الإمام –رحمه الله– شرط على نفسه أن يخرج هذا التفسير مختصرًا[٢٦]، ومن صور هذا الاختصار أن يقتصر على الشاهد أحياناً من الحديث الذي أورده تفسيراً للآية[٢٧].

---

(١٩) ذكر في عدة مواضع في كتاب الجرح والتعديل عنايته واطلاعه على تفاسير المتقدمين. انظر مثلاً: (١٨٦/٨).

(٢٠) كتفسير سعيد بن جبير من طريق عطاء بن دينار، وكتفسير مقاتل بن حيان. انظر: موسوعة التفسير بالمأثور (٦/١).

(٢١) انظر: شرح حديث النزول لابن تيمية (ص:٦٥)، قاعدة التوسل والوسيلة لابن تيمية (ص:٢٤٥)، العجاب في بيان الأسباب (٢٠٢/١).

(٢٢) انظر: (١٥٧/١)، الأثر رقم (٤٠١)، وقارنه بالأثر رقم (٤٢٠) في (١٦٣/١)، وكذلك (١٧٣/١)، الأثر رقم (٤٥٦) مقارنة بالأثر رقم (٨١٥) في (٢٩١/١).

(٢٣) انظر: (٥٣٤/٤)، الأثر رقم (٤٢٦٣) فقد أورده في تفسير قوله تعالى: {وَكَانَ اللّهُ غَنِيًّا حَمِيدًا} [النساء:١٣١]. وهو غير مناسب لسياق الآية، وكان قد ذكره برقم (٣٠٦٨) (٦٥٩/٢) عند آية البقرة رقم (٢٦٧) وهو الأنسب.

(٢٤) انظر: (٣٣٢/١) عند قوله تعالى: {وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ} [البقرة:٩٣] مع الآثار (٦٥٣ إلى ٦٦٣) (٢٣٩/١-٢٤٢).

(٢٥) انظر: تفسير ابن أبي حاتم (٢٨٩/٤) (٥٤/٦) (١١٨/٧) (١٠١/٩).

(٢٦) مقدمة المصنف (١١/١).

(٢٧) انظر: (٢٣٢/٣)، الأثر رقم (٦٩١) وقارنه بما أخرجه البخاري في صحيحه كتاب بدء الوحي، كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث رقم (٧)، وما أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الجهاد والسير، باب كتاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى هرقل يدعوه إلى الإسلام، حديث رقم (٤٥٨٣).

ثم إنه -رحمه الله- رتب الأحاديث والآثار ترتيباً بديعاً، واقتضت صنعته أن يكون إخراجه لها بأصحها إسناداً، وأشبعها متناً، فإذا وجد التفسير عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكره ولم يذكر معه أحداً من الصحابة ممن أتى بمثل ذلك، وإذا وجده عن الصحابة، فإن اتفقوا ذكره عن أعلاهم درجة بأصح الإسناد، وسمى موافقيهم بحذف الإسناد، وإن اختلفوا ذكر خلافهم وذكر لكل واحد منهم إسناداً، وسمى موافقيهم بحذف الأسانيد، فإن لم يجد عن الصحابة شيئاً ووجده عن التابعين، عمل فيهم ما عمل آنفاً فيما وجده عن الصحابة، وكذا هو الحال مع أتباع التابعين وأتباعهم(٢٨).

أما من جهة ألفاظ المتون، فالإمام -رحمه الله- يعتني بدقة الألفاظ، وهذا أمر ليس بالسهل، يقول أبو حاتم: (ضبط الأحاديث المسندة أسهل وأهون من ضبط أسانيد التفسير وألفاظها)(٢٩).

وهذا يدل على عظيم ودقة صنعته التفسيرية، ففي تفسير قول الله تبارك وتعالى ﴿وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ﴾ [آل عمران:١٢٥]، نقل عن السدي تفسيرها فقال: "قال: من وجههم هذا، وروي عن الحسن والضحاك والربيع وقتادة مثل ذلك، غير أن الضحاك قال: من غضبهم ووجههم"(٣٠).

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل تعداه إلى ما هو أبعد من ذلك وأدق، وهو تخصيص السياق لأحد الرواة، ففي تفسير قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ﴾ [النساء:٨٩] يقول -رحمه الله-: (حدثنا علي بن الحسين، ثنا أبو بكر، وعثمان ابنا أبي شيبة قالا: ثنا جرير، عن ليث عن مجاهد في قوله: ﴿وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ﴾ قال: نسخت ما كان قبلها من منٍّ أو فدى. واللفظ لعثمان)(٣١).

قلت: والذي في مصنف أبي بكر ابن أبي شيبة "نسخت ﴿وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ﴾ ما كان قبل ذلك من فداءٍ ومنٍّ")(٣٢).

(٢٨) انظر: مقدمة المصنف (١-١١،١٢) وسيأتي مزيد تفصيل لهذه الفقرة في محلها في المباحث إن شاء الله.

(٢٩) تاريخ بغداد (٣٦٢/٧).

(٣٠) (٤٢٢/٣)، وانظر كذلك (١٨/١) ولا يخفى الأثر التفسيري المترتب على ذلك، وانظر ما سطره ابن جرير في تفسيره حول هذه الآية (٣٠/٦-٣١).

(٣١) (٤٠٣/٤) وانظر كذلك (٣٢٣/٤).

(٣٢) المصنف (٤٩٧/٦).

وابن أبي حاتم -رحمه الله- كان حريصاً أيضاً على بيان اختلاف الألفاظ بين الرواة وتفرد بعضهم، ففي تفسير قول الله جل وعلا ﴿وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [آل عمران:٢٧] أخرج من طريق مسلم بن خالد عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قوله: (الناس الأحياء من النطف، والنطف ميتة تخرج من الناس الأحياء، ومن الأنعام والنبات كذلك) قال أبو محمد: لم يكن عند ورقاء وشبل ذكر النبات)[٣٣].

هذا وقد حوى الكتاب جملة من المنقولات إضافة إلى التفسير تتعلق بمسائل علوم القرآن، ومسائل الاعتقاد والأحكام، والمغازي والسير، ونحو ذلك.

وإذا كان الأمر كذلك، فإمامنا ابن أبي حاتم لم يكن مجرد جامع أو ناقل، بل هو محقق مدقق، وستكشف المباحث التالية صدق ذلك والله الموفق.

المطلب الثاني: صنعته في نقد المنقولات

يعد الإمام ابن أبي حاتم بحراً في معرفة الرجال وعلل الحديث، إذ هو إمام قد ربي بين إمامين، فأخذ علم أبيه وعلم خاله أبي زرعة، فهو في هذا الفن ابن بجدته، وقد تكلم على مرويات التفسير في كتاب العلل[٣٤]، وظهرت صنعته في إيراده لمرويات التفسير في كتابه هذا.

ونقده للمرويات التفسيرية هنا إما أن يكون منقولاً عن غيره، كالمنقول عن أبيه[٣٥]، أو عن أبي زرعة[٣٦] أو عن غيرهما[٣٧]، وإما أن يكون من تلقاء نفسه، وغالباً يصدر ذلك النقد بقوله: (قال أبو محمد)[٣٨].

والمنقولات في التفسير إما أن تكون عن معصوم، أو عن غيره، فالنقل المرفوع عن المعصوم في التفسير عموماً قليل[٣٩]، ومن القليل أخرج ابن أبي حاتم نزراً يسيراً وأعرض عن جملة منه لعلة فيه فلم

---

(٣٣) (١٣٠/٣) وطريق شبل أخرجه ابن جرير في تفسيره (٣٨/٥). وانظر مزيداً من الأمثلة عند ابن أبي حاتم (١١٠/١).

(٣٤) انظر: (٥/٥ وما بعدها).

(٣٥) انظر مثلاً: (١٧٩/٣)، (٢٣/٤).

(٣٦) انظر مثلاً: (١٤٤/٣).

(٣٧) انظر مثلاً: (٣٣٢/٣).

(٣٨) انظر مثلاً: (٢٦٨/٢)، (٨٢/٣).

(٣٩) انظر: الإتقان في علوم القرآن (٢٣٤٧/٦-٢٤٥١).

يورده، وأشار إلى ذلك في كتابه العلل، في فصل يتعلق بعلل رويت في القرآن وتفسير القرآن(٤٠)، ومن ذلك قوله: (سألت أبي عن حديث رواه معاذ بن خالد العسقلاني، عن زهير بن محمد، عن موسى بن جبير، عن نافع، عن عبدالله بن عمر، أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول: (إن آدم لما أهبطه الله إلى الأرض قالت الملائكة: أي رب ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاء وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لاَ تَعْلَمُونَ﴾ قالوا: ربنا نحن أطوع لك من بني آدم... وذكر الحديث: قصة هاروت وماروت؟ قال أبي: هذا حديث منكر)(٤١).

وما أورده الإمام في تفسيره من المرفوعات تتجلى فيه صنعته النقدية فيما يلي:

أولاً: أن يورد الحديث المرفوع ويسكت عن الحكم عليه، فهو بمثابة المقر له، كما أشار إلى ذلك في مقدمة كتابه، ومن ذلك ما جاء عند تفسير قول الله تعالى: ﴿بَلْ أَحْيَاء عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران:١٦٩] حديث أسنده إلى أبي سعيد الخدري مرفوعاً عن النبي صلى الله وسلم قال: (إن أرواح الشهداء في طير خضر، ثم يكون مأواها إلى قناديل معلقة بالعرش، فيقول الرب تبارك وتعالى: هل تعلمون كرامة أكرم من كرامة أكرمتموها؟ فيقول: لا، إلا أنا وددنا أنك أعدت أرواحنا في أجسادنا حتى نقاتل مرة أخرى في سبيلك)(٤٢).

ثانياً: أن يورد الحديث المرفوع ثم يبين أن الموقوف أصح، ونقده هذا جاء على جهتين:

الأولى: أن يعقب الرواية المرفوعة بالنقد مباشرة في نفس الموضع، ومن ذلك: ما جاء عند تفسير قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنطَرَةِ﴾ [آل عمران:١٤]. حيث ساق بسنده إلى أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قوله: (القنطار: ملء مسك الثور ذهباً. قال أبو محمد: رواه محمد بن موسى الحرشي عن حماد بن زيد مرفوعاً، والموقوف أصح)(٤٣).

---

(٤٠) انظر: العلل (٥٧٠/٤-٧٢١).

(٤١) انظر: المصدر السابق (٦٤١/٤) وانظر كذلك: (٧١٦/٤).

(٤٢) (٥١/٢)، وانظر كذلك ((٤٤٩/٦).

(٤٣) (٨٢/٣)، وانظر كذلك (٢٣/٤).

الثانية: أن يورد الرواية المرفوعة في موضع ولا يتعقبها بالنقد إلا بعد أن يذكرها في موضع آخر، ففي تفسير قول الله تبارك وتعالى: ﴿غَيْرَ مُضَآرٍّ وَصِيَّةً مِّنَ اللَّهِ﴾ [النساء:١٢]. ساق بسنده عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (الإضرار في الوصية من الكبائر)[٤٤]. ولم يتعقب هذا الأثر في هذا الموضع، ثم ساقه مرة أخرى بنفس السند عند تفسير قول الله تبارك وتعالى: ﴿إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾ [النساء:٣١]. وتعقبه بالرواية الأولى الموقوفة عن ابن عباس –رضي الله عنهما– ثم قال: (قال أبو محمد: لم يرفعه، والصحيح موقوف)[٤٥].

ثالثاً: أن يورد الحديث المرفوع وينص على ضعفه، ومن ذلك ما جاء عند تفسير قول الله تبارك وتعالى: ﴿فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ﴾ [آل عمران:٥٧]. حيث ساق بسنده عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله: ﴿فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ﴾ "قال: (أجورهم أن يدخلهم الجنة). قال أبو محمد: (حديث منكر بهذا الإسناد")[٤٦].

رابعاً: أن يورد الحديث بعدة طرق، ومقصوده بذلك بيان علة أحد الطرق، ومن ذلك: قوله –رحمه الله– عند تفسير قول الله جل وعلا ﴿إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ﴾ [آل عمران:٦٨]: "حدثنا أحمد بن سنان، ثنا عبدالرحمن بن مهدي، عن سفيان، ح، وحدثنا أبو سعيد بن الأشج، ثنا وكيع، عن سفيان، عن أبيه، عن أبي الضحى، عن عبدالله، ح، وحدثنا أحمد بن عصام، ثنا أبو أحمد، عن سفيان، عن أبيه، عن أبي الضحى، عن مسروق، عن عبدالله قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم (إن لكل نبي ولاة من النبيين، وإن وليي منهم أبي وخليل ربي: إبراهيم، ثم قرأ: ﴿إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَـذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُواْ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِين﴾[٤٧].

---

(٤٤) (٨٩/٤).

(٤٥) (١٨٩/٤-١٩٠).

(٤٦) (٢٢٣/٣)، وانظر كذلك (١٤٥/٤).

(٤٧) (٢٤٣/٣).

أما المنقولات عن غير المعصوم فهي على قسمين: منقولات عن أهل الكتاب، ومنقولات عن غيرهم. فأما المنقولات عن أهل الكتاب وهي ما يسمى بالإسرائيليات[٤٨]، فقد أورد الإمام ابن أبي حاتم جملة منها في تفسيره، وكان إيراده لها مسندة إلى ناقليها، ثم إنه أحياناً يقسم الأثر المروي على محل الشاهد من الآية كما فعل في أثر السدي عند تفسير قول الله جل جلاله ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَإِ مِن بَنِي إِسْرَائِيلَ. . الآيات﴾ [البقرة:٢٤٦-٢٥١].

وهو في حكايته لها سار على سنن المتقدمين من السلف الكرام -رضي الله عنهم- "فقد تلقوها إما مشافهة عن الإسرئيليين الذين آمنوا، وإما مما استفاض على الألسنة ودار من نبئهم، ومع ذلك فلا مغمز عليهم في ذلك"[٤٩]. إذ قد تمسكوا بالإذن بالتحديث عنهم الوارد في حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنه وفيه: (حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج)[٥٠]، يقول ابن حجر في التعليق على هذه الجملة من الحديث: (أي: لا ضيق عليكم في الحديث عنهم؛ لأنه كان تقدم منه صلى الله عليه وسلم الزجر عن الأخذ عنهم والنظر في كتبهم، ثم حصل التوسع في ذلك، وكأن النهي وقع قبل استقرار الأحكام الإسلامية والقواعد الدينية خشية الفتنة، ثم لما زال المحذور وقع الإذن في ذلك؛ لما في سماع الأخبار التي كانت في زمانهم من الاعتبار)[٥١].

بَيْدَ أن في تفسير ابن أبي حاتم من مرويات أهل الكتاب ما كان محل انتقاد[٥٢]، وأشهر المفسرين انتقاداً لبعض المرويات الحافظ ابن كثير في تفسيره، فقد كان الأخير حفيّاً بهذا التفسير ونقد مرويات بني إسرائيل[٥٣].

(٤٨) انظر: تفسير القرآن بالإسرائيليات، نظرة تقويمية، للطيار (ص:١٦).

(٤٩) محاسن التأويل للقاسمي (١/١٣١) بتصرف.

(٥٠) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، حديث رقم (٣٤٦١).

(٥١) فتح الباري (٨/٩٩-١٠٠).

(٥٢) انظر ما كتبه المحققون لتفسيره في مقدمة التحقيق (ص: ١٥١، ٣٣٦).

(٥٣) انظر: تفسير ابن كثير (٧/٦٠، ٣٩٤).

هذا، وإن مثل هذه الأشياء لا تخفى على إمام الجرح والتعديل –ابن أبي حاتم– كيف وهو قد يروي مثل هذه الأخبار عن أبيه وخاله –الإمامين الجبلين[٥٤]– لكن سبيل ومهيع مثل هؤلاء في رواية أخبار بني إسرائيل أنها تروى للاستشهاد لا للاعتقاد[٥٥]، وغالبها متعلق بالقصص وبدء الخلق، وقد يكون أصل القصة صحيح لكن الخلل في بعض الزيادات، فتكون الزيادة ضعيفة دون الأصل، ناهيك عن كونهم يوردونها أحياناً للتنبيه على المعنى الباطل فيها، وأقل ما يمكن قوله في ذلك ما ذكره ابن حجر في لسان الميزان بقوله: (بل أكثر المحدثين في الأعصار الماضية من سنة مائتين وهلم جراً، إذا ساقوا الحديث بإسناده اعتقدوا أنهم برئوا من عهدته)[٥٦].

هذا فيما يتعلق بالمنقولات عن أهل الكتاب.

أما المنقولات عن غيرهم، فلم يكن من منهجه –رحمه الله– ذكر الموضوعات[٥٧]، ومع ذلك فقد سار على سنن المحدثين في أنهم إذا رووا في الحلال والحرام والسنن والأحكام تشددوا، وإذا رووا في التفسير والفضائل ونحوها تساهلوا[٥٨]؛ ذلك أن المقصود من نقد الحديث صيانته من الدخيل فيه، والقرآن محفوظ بوعد من الله جلا وعلا، إذ يقول جل جلاله ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

فلم يخرج للضعفاء في الأحكام، والعقائد، وكذلك لم يخرج في التفسير للضعفاء المتروكين كالكلبي والسدي الصغير ومقاتل بن سليمان[٥٩]، بخلاف من كان منهم من ضعفه من جهة الضبط والرواية، فهؤلاء قد روى عنهم كالربيع بن أنس ومقاتل بن حيان؛ ذلك أن ما رووه إنما هي كتب يروونها عن بعض، وليست محفوظات تحفظ في الصدور، فهذه الصحف تروى وتحمل إن كان الراوي لها ليس متهماً بالكذب، ناهيك عن أن تفاسيرهم تشهد لها لغات العرب، فمثل "هؤلاء لا يحمد حديثهم ويكتب عنهم التفسير"[٦٠].

---

(٥٤) انظر: تفسير ابن أبي حاتم (٥٦٠/٢، ٥٦٢).

(٥٥) انظر مقدمة في أصول التفسير (ص:٢٠٠).

(٥٦) لسان الميزان (١٢٥/٤).

(٥٧) أشار إلى ذلك شيخ الإسلام في منهاج السنة (١٣/٧).

(٥٨) انظر: دلائل النبوة للبيهقي (٣٤/١)، الجامع لأخلاق الراوي للخطيب (٩٠/٢).

(٥٩) انظر: مجموع الفتاوى (٥٤٠/١٦).

(٦٠) رواه البيهقي عن يحيى بن سعيد القطان في دلائل النبوة (٣٥/١).

وهذا التطبيق العملي الذي جرى عليه ابن أبي حاتم في تفسيره كان قد أشار إلى تنظيره في كتابه الجرح والتعديل[٦١]. والله أعلم.

المبحث الثاني: الصناعة التفسيرية المتعلقة بالمعقولات

المطلب الأول: الصناعة التفسيرية في تأصيل طرق التفسير

لا بد لمتطلب علم التفسير أن يكون له مهيع بيّن يسير عليه، وأصول جلية يؤوب إليها، وإن لم يفعل ذلك وقع في الخطأ والزلل[٦٢].

وقد رسم لنا السلف الصالح سبيل ذلك، وطبقوه في تفاسيرهم، وإن لم ينصوا عليه في الأعم الأغلب، ومن أولئك الأفذاذ الإمام ابن أبي حاتم – رحمه الله.

والناظر في مقدمة الكتاب، والسائر بعين التفكر والتأمل فيما ساقه من الأحاديث والآثار يلحظ ذلك، ومن تلكم الأصول التي نص عليها الشيخ وطبقها: طرق التفسير التي هي بمثابة المراجع الأولية التي يرجع إليها المفسر عند تفسيره للقرآن الكريم[٦٣].

فأول تلك الطرق المنصوص عليه: تفسير القرآن بالسنة، حيث يقول –رحمه الله–: **(فإذا وجدت التفسير عن رسول الله صلى الله عليه سلم لم أذكر أحداً من الصحابة ممن أتى بمثل ذلك)**[٦٤].

فالرسول محمد صلى الله عليه وسلم هو المبين عن الله عز وجل، يقول ربنا تبارك وتعالى ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل:٤٤]. وسنته عليه الصلاة والسلام إنما جاءت مبينة للقرآن وشارحة لمعانيه، فإذا عرف التفسير من جهة النبي صلى الله عليه وسلم لم يحتج إلى قول غيره[٦٥].

---

(٦١) انظر: الجرح والتعديل (٦/١) وما بعدها.

(٦٢) انظر: مجموع الفتاوى (٢٠٣/٩)، البرهان في علوم القرآن (١٠٨/١).

(٦٣) هذه المراجع الأولية يطلق عليها البعض (طرق التفسير) كما فعل ابن تيمية وابن كثير، وبعضهم يطلق عليها (مآخذ التفسير) كما فعل الزركشي في البرهان، وأطلق عليها ابن عاشور (استمداد علم التفسير). انظر: التحرير في أصول التفسير للطيار (ص:٣٩).

(٦٤) التفسير (١١/١).

(٦٥) انظر: مجموع الفتاوى (٢٧/١٣)، الموافقات للشاطبي (٢٣٠/٣).

وهذا المعنى قد قرره الإمام ابن أبي حاتم نفسه في مقدمة كتابه الجرح والتعديل حيث يقول: (فإن الله ابتعث محمداً رسوله صلى الله عليه وسلم إلى الناس كافة، وأنزل عليه الكتاب تبياناً لكل شيء، وجعله موضع الإبانة عنه... فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو المبين عن الله عز وجل أمره، وعن كتابه معاني ما خوطب به الناس، وما أراد الله عز وجل به وعني فيه، وما شرع من معاني دينه وأحكامه وفرائضه وموجباته وآدابه ومندوبه وسننه التي سنها، وأحكامه التي حكم بها، وآثاره التي بثها...)[٦٦].

ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في تفسيره لمفردة (وسطا) في قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة:١٤٣]. حيث أخرج بإسناده عن أبي سعيد الخدري –رضي الله عنه– قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (وكذلك جعلناكم أمة وسطا) قال: عدلا[٦٧].

وقوله في الحديث (عدلا): "هو مرفوع من نفس الخبر، وليس بمدرج من قول بعض الرواة كما وهم فيه بعضهم"[٦٨]. فابن أبي حاتم –رحمه الله– ذكر هذا الحديث ولم يذكر غيره مما جاء عن الصحابة وغيرهم في تفسير المفردة، وهذا دأبه –عليه رحمة الله– إذا كان الحديث نصاً في تفسير الآية.

أما إذا كان الحديث ليس نصاً في تفسير الآية ولم يرد في سياق تفسيرها وهو ما يسمى بالتفسير بالسنة غير المباشر[٦٩]، فإنه يورده ويورد معه آثاراً عن الصحابة أو التابعين، ففي بيانه لمعنى (المتقين) في قول الله تبارك وتعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:٢]. أخرج بسنده عن عطية السعدي –وكان من أصحاب النبي – صلى الله عليه وسلم – قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا يكون الرجل من المتقين حتى يدع ما لا بأس به حذراً مما به البأس). ثم ساق بسنده عن معاذ بن جبل قوله: (قوم اتقوا الشرك، وعبادة الأوثان، وأخلصوا لله العبادة، فيمرون إلى الجنة)، ثم ساق بسنده عن ابن عباس قولاً، وكذلك عن السدي، وكذلك عن قتادة[٧٠].

---

(٦٦) مقدمة الجرح والتعديل (١-٢/١).

(٦٧) التفسير (١٩/٢).

(٦٨) فتح الباري لابن حجر (٦٥٥/٩).

(٦٩) انظر: التحرير في أصول التفسير (ص:٦٤)، التفسير النبوي لخالد الباتلي (٥٤/١).

(٧٠) التفسير (٣٧/١-٣٨).

والطريق الثاني من طرق التفسير تفسير القرآن بأقوال الصحابة -رضي الله عنهم- وفيه يقول ابن أبي حاتم: (وإذا وجدته عن الصحابة، فإن كانوا متفقين ذكرته عن أعلاهم درجة بأصح الإسناد، وسميت موافقيهم بحذف الإسناد، وإن كانوا مختلفين ذكرت اختلافهم، وذكرت لكل واحد منهم إسناداً، وسميت موافقيهم بحذف الأسانيد)(٧١).

وتقديم ابن أبي حاتم لأقوالهم واحتفائه بها؛ لأن القوم شاهدوا التنزيل وعرفوا أحواله، وهم عرب أقحاح، أهل اللسان الذي نزل به القرآن، ناهيك عن حسن فهمهم وسلامة مقصدهم(٧٢).

وهذا المعنى -عينه- كان قد قرره ابن أبي حاتم أيضاً في مقدمة كتابه الجرح والتعديل، حيث يقول: (فأما أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فهم الذين شهدوا الوحي وعرفوا التفسير والتأويل... ففقهوا في الدين، وعلموا أمر الله ونهيه ومراده بمعاينة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومشاهدتهم منه تفسير الكتاب وتأويله وتلقفهم منه واستنباطهم عنه...)(٧٣).

وما شرطه على نفسه في هذا الطريق كان قد وفى به، فمثلاً عند تفسير قول الله تعالى ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥]. أسند عن ابن عباس قوله: (على طاعتك، وعلى أمورنا كلها)(٧٤). ولم يذكر قول قول أحد غيره.

بينما في بيان معنى الأحرف المقطعة في قوله تعالى: ﴿الم﴾ [البقرة:١]. قال: (اختلف في تفسيره على أوجه: فمنهم من قال: أنا الله أعلم)، ثم ساق بسنده عن ابن عباس قوله ثم قال: (قال أبو محمد: وكذا فسره سعيد بن جبير والضحاك)، ثم قال: (ومن فسره على أنه اسم من أسماء الله)، ثم ساق بسنده عن ابن عباس قوله: (اسم من أسماء الله الأعظم)، ثم ساق الخلاف في ذلك وذكر أربعة أقوال سوى القولين الأولين مسندة إلى قائليها ومن وافقهم(٧٥).

---

(٧١) التفسير (١/١١-١٢).

(٧٢) انظر: إعلام الموقعين (٤/١١٣)، الموافقات (٤/١٢٨).

(٧٣) مقدمة الجرح والتعديل (١/٧).

(٧٤) انظر: التفسير (١/٢٤).

(٧٥) انظر: التفسير (١/٣٠-٣٤).

أما الطريق الثالث من طرق تفسير القرآن: فهو تفسير القرآن بأقوال التابعين وأتباعهم فقد ذكره ابن أبي حاتم بقوله: (فإن لم أجد عن الصحابة ووجدته عن التابعين عملت فيما أجد عنهم ما ذكرته من المثال في الصحابة، وكذا أجعل المثال في أتباع التابعين وأتباعهم)(٧٦).

فالتابعون وأتباعهم وعاء لتفسيرات الصحابة، وقد حملوها لمن جاء بعدهم، وهم في اجتهاداتهم حذوا حذو الصحابة الكرام –رضي الله عنهم– في سبيل الكشف والبيان، فلم يغيروا ولم يبدلوا، ناهيك عن كونهم في عصر الاحتجاج اللغوي(٧٧).

هذا، وقد أشار ابن أبي حاتم نفسه إلى شيء من ذلك في مقدمة الجرح والتعديل فقال: (فخلف من بعدهم –أي الصحابة– التابعون الذين اختارهم الله عز وجل لإقامة دينه... فحفظوا عن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ما نشروه وبثوه، من الأحكام والسنن والآثار وسائر ما وصفنا الصحابة به رضي الله عنهم فأتقنوه وعلموه وفقهوا فيه فكانوا من الإسلام والدين ومراعاة أمر الله عز وجل ونبيه بحيث وصفهم الله عز وجل ونصبهم له إذ يقول الله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ﴾ [التوبة:١٠٠]... ثم خلفهم تابعو التابعين وهم خلف الأخيار، وأعلام الأمصار في دين الله عز وجل، ونقل سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم وحفظه وإتقانه...)(٧٨).

ففي تفسير قول الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة:٣] نقل بإسناده عن السدي المراد بالمؤمنين في الآية فقال: (عن السدي قوله ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ فهم المؤمنون العرب)(٧٩)، ولم يذكر لأحد مع السدي في تفسير الآية قولاً ولا موافقة بخلاف تفسيره لقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ [البقرة:٢] حيث ساق بسنده عن عكرمة قوله: (﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾، قال: هذا الكتاب. قال: وهكذا فسره سعيد بن جبير، والسدي، ومقاتل بن حيان، وزيد بن أسلم)(٨٠).

---

(٧٦) التفسير (١٢/١).

(٧٧) انظر: التحرير في أصول التفسير (ص:٩١ وما بعدها).

(٧٨) مقدمة الجرح والتعديل (١/٨–٩).

(٧٩) التفسير (٣٨/١).

(٨٠) المصدر السابق (٣٤/١).

أما إذا كان ثمة خلاف بينهم ذكره وبيّنه، ففي قوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:٢]. ساق الخلاف في المراد بالهدى فقال: (اختلف في تفسيره على أوجه: منهم من قال: هدى من الضلالة، ثم ساق بسنده عن الشعبي قوله، ثم قال: ومن فسره على نور، ثم ساق بسنده عن السدي ثم قال: ومن فسره على تبيانه للمتقين، ثم ساق بسنده عن سعيد بن جبير -رحمة الله على الجميع-(٨١).

أما طريق تفسير القرآن بالقرآن فمعلوم أنه إما أن يكون صريحاً وواضحاً في القرآن نفسه، وإما أن يكون داخلاً ضمن تفسير من فسر به، فإن كان المفسر به الرسول فهو من التفسير النبوي، وإن كان المفسر به الصحابي فهو من تفسير الصحابي، وإن كان المفسر به التابعي فهو من تفسير التابعي، وكل من فسر آية بآية فإن هذا التفسير ينسب إليه(٨٢).

وبناءً على ما رسمه ابن أبي حاتم من منهج لنفسه في مقدمة كتابه فإن بروز هذا المصدر لا يكون ظاهراً إلا فيما نسبه ابن أبي حاتم وعزاه لغيره، ففي تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَلْبِسُواْ إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام:٨٢]. ساق بسنده عن ابن مسعود -رضي الله عنه- قال: لما نزلت: ﴿وَلَمْ يَلْبِسُواْ إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ﴾ شق على أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ذلك، قالوا: أينا لم يظلم نفسه؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ليس كما تظنون؛ إنما قال لقمان لابنه: ﴿لاَ تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾(٨٣).

وفي تفسير قوله تعالى ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ﴾ [البقرة:٢٨]. ساق بسنده عن ابن مسعود رضي الله عنه قوله: قالوا: ﴿رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ﴾ [غافر:١١]. قال: هي التي في البقرة ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾(٨٤).

(٨١) المصدر السابق (١/٣٥-٣٦).

(٨٢) تفسير القرآن بالقرآن، دراسة تأصيلية للبريدي (ص:١٩)

(٨٣) التفسير (٦/٢٢٢).

(٨٤) المصدر السابق (٦/١١٨-١١٩).

وعند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ﴾ [البقرة:٣٦]. ساق بسنده عن أبي العالية قوله: (قال: هو قوله: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ فِرَاشاً﴾ [البقرة:٢٢] [٨٥].

قلت: وبعد هذا التأصيل لا إخال تقي الدين ابن تيمية وتلميذه ابن كثير فيما ذكراه في أحسن طرق التفسير[٨٦]، إلا أنهما قد أفادا من الإمام ابن أبي حاتم، فالشيخ وتلميذه حضيان بهذا السفر العظيم[٨٧].

المطلب الثاني: الصناعة التفسيرية في عرض الأقوال وحكايتها

رسم ابن أبي حاتم خطة واضحة للتعامل مع عرض الأقوال وحكايتها[٨٨]. فتعرض للحديث عن ذكر مواطن الاتفاق والاختلاف في التفسير، وكانت له عناية بالغة بذكر مواطن الاتفاق، ولربما حكى الإجماع على ذلك كقوله مثلاً: (ولا أعلم بين المفسرين في هذا الحرف اختلافاً)[٨٩].

وهذه ميزة جعلها بعض العلماء حكماً وفيصلاً في اعتبار الأقوال وردها، وهذا سبيل تقي الدين أبي العباس ابن تيمية –رحمه الله–، إذ يقول: (والنبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يجيب بما لا علم عنده، وقد ثبت أنه أثنى على من مات في الفترة، كزيد بن عمرو وغيره، ولم يذكر ابن أبي حاتم خلافاً عن السلف...)[٩٠].

---

(٨٥) المصدر السابق (١/١٥٨).

(٨٦) شكك أحد الباحثين في نسبة الفصل المتعلق بأحسن طرق التفسير الموجود في مقدمة أصول التفسير لابن تيمية، وأن هذا الفصل وما بعده هو من مقدمة تفسير ابن كثير –هو محق فيما ذكر–. انظر: مقدمة أصول التفسير (ص:١٥ وما بعدها) بتحقق الشيخ سامي بن جاد الله.

(٨٧) كنت كتبت مقالة في قناتي على التلقرام تبين وجه الاستفادة فليراجع.

(٨٨) انظر: التفسير (١/١١).

(٨٩) التفسير (١/٢٩) (في موضعين)، (١/٣٥)، (٨/٨٢٤).

(٩٠) مجموع الفتاوى (١٤/٦٩)، وانظر كذلك (١٣/١٠٠).

وذكره للاختلاف الوارد في تفسير الآية بين السلف، ليس حكراً على خلاف التضاد[٩١]، بل تجاوزه لذكر خلاف التنوع[٩٢].

وطريقة عرضه للخلاف أنه كثيراً ما ينص على وجود الخلاف ولا يترجم للأقوال المختلفة، فيقول مثلاً عند تفسير قول الله تبارك وتعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ [البقرة:٣٧]. اختلف في تفسيره على ستة أوجه: فأحدها: ...، ثم ساق بسنده عن أبي بن كعب أثراً مرفوعاً، ثم قال: الوجه الثاني: حدثنا أبو سعيد الأشج...، وهكذا فعل في بقية الأوجه مثل ما فعل في الوجه الأول[٩٣].

وتارة يصدرها بقوله: (قال أبو محمد: اختلفوا في تفسيره على أقوال)[٩٤] أو (ورد في تفسير هذا الحرف عدة أقاويل)[٩٥] ونحو ذلك، ويصل أحياناً إلى عرض الأقوال المختلفة فيها إلى أحد عشر وجهاً[٩٦].

وتظهر آثار صنعته في تراجمه للأقوال؛ إذ الفقه والصنعة في التراجم، فالإمام ينظر إلى ما تحويه الآثار التي يسوقها من معانٍ ثم يترجم لها، فمثلاً عند تفسيره لقول الله تعالى ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة:١٨٣] يقول –رحمه الله–: (اختلفت الرواية في ذلك على ثلاثة أوجه:

فأحد ذلك: أنه كتب على الأمم قبلنا صيام ثلاثة أيام من كل شهر). ثم ساق تحته بسنده عن معاذ بن جبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم المدينة فجعل يصوم من كل شهر ثلاثة أيام، وصام يوم عاشوراء، فصام تسعة عشر شهراً في ربيع الأول إلى رمضان، ثم قال: (إن الله افترض عليكم شهر رمضان).

---

(٩١) خلاف التضاد هو: تنافي الأقوال الواردة في الآية بحيث يتعين قبول أحدها دون غيره. وخلاف التنوع هو: ورود قولين أو أكثر في آية ليس بينهم تناف، سواء أمكن الجمع بينهم أو ترجيح واحد على غيره. انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (١٤٩/١ وما بعدها)، الموافقات للشاطبي (٢١٠/٥–٢٢٣).

(٩٢) انظر: في خلاف التضاد (٤١٩/٢)، وفي خلاف التنوع (١٨٢/٤).

(٩٣) التفسير (١٥٩/١)، وانظر كذلك: (٤١٩/١).

(٩٤) انظر: المصدر السابق (٢٣٥/١).

(٩٥) انظر: المصدر السابق (٢٩٧/١).

(٩٦) انظر: المصدر السابق (١٢٨/٣)، (٥٣/٤).

ثم أردف ابن أبي حاتم بسنده عن ابن عباس قوله: (وكان ثلاثة أيام من كل شهر، ثم نسخ ذلك بالذي أنزل الله من صيام رمضان).

ثم ساق بسنده عن الضحاك بن مزاحم قوله: (كان الصوم الأول، صامه نوح فمن بعده، حتى صامه نبي الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه، وكان صومهم من كل شهر ثلاثة أيام إلى العشاء. وهكذا صامه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه، وروي عن عطاء وقتادة أنهما قالا: كتب على من قبلنا صيام ثلاثة أيام كما قاله ابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم نحو ذلك). ثم قال ابن أبي حاتم: (والوجه الثاني: أنه فرض على الأمم قبلنا شهر رمضان كما كتبه الله على هذه الأمة)، ثم ساق عدة آثار ثم قال: (والوجه الثالث: أن صيامهم كان من العتمة إلى العتمة)، ثم ساق عدة آثار تدل على ذلك[٩٧].

والناظر في الأثرين الأولين اللذين ذكرهما الإمام تحت القول الأول يظهر له أنه لا علاقة بين ترجمة القول وبينهما، لكنه إذا أمعن النظر وتأمل عرف عظيم عمق فهم الإمام لهذين الأثرين وسبب إيراده لهما، وليس هذا محل بيان وشرح ذلك، وهذا وأمثاله بحاجة إلى دراسة مستقلة.

ومن آثار صنعته أيضاً أنه يترجم لبعض الأقوال دون بعضها، وهذا الصنيع منه ربما كان لقوة الأقوال المترجم لها، أو لدخول غير المترجم لها في المترجم لها، أو لاستقصاء الخلاف في المسألة أو غير ذلك، ففي تفسير السبيل في قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾ [آل عمران:٩٧]. ذكر أربعة أوجه، فترجم لاثنين، ولم يترجم لاثنين، فقال -رحمه الله-: من فسره على: الزاد والراحلة، ثم ساق آثاراً تدل على ذلك، ثم قال: من فسره أن السبيل: صحة البدن، وهو الوجه الثاني، ثم ساق آثاراً تدل على ذلك، ثم قال: والوجه الثالث: حدثنا أبو سعيد الأشج، وساق بسنده إلى معمر بن خيثم، قال: قلت لأبي جعفر: قول الله تعالى: ﴿مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾ قال: يا معمر أن تكون لك راحلة، أو يمشي عقبة ويركب عقبة. ثم ساق بسنده عن ميمون بن مهران قوله: ماشياً وراكبا، ثم قال: والوجه الرابع: وساق بسنده عن أبي هبيرة أن امرأة كتبت إلى إبراهيم من الري تسأله عن المرأة تحج من غير ذي محرم، فكتب إليها: إن المحرم من السبيل[٩٨].

---

(٩٧) انظر: التفسير (١٤٦/٢-١٤٩) بتصرف.

(٩٨) التفسير (٣٢٨/٣-٣٣٣) بتصرف، وانظر: (٢٩٧/١).

وعلمه -رحمه الله- بالقراءات القرآنية أظهر بديع صنعته في صياغة الأقوال وحكايتها، ففي تفسيره لقول الله تعالى ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا﴾ [البقرة:٣٦]. ذكر ثلاثة أقوال، اثنان منهما مبنيان على قراءتين، فساق بسنده عن عاصم بن بهدله قوله (فأزالهما)(٩٩)، قال: فنحاهما. ثم قال: الوجه الثاني، وساق بسنده عن الحسن قوله (فأزلهما) قال: من الزلل.

ثم قال: الوجه الثالث، وساق بسنده عن ابن عباس قوله (فأزلهما الشيطان) قال: فأغواهما(١٠٠).

وإلمامه بجميع الأقوال التي قيلت في الآية، وضبطه في نسبتها إلى أصحابها وتعدد الروايات عنهم، ينبئ عن رسوخ قدمه في الصناعة التفسيرية، فالإمام -رحمه الله- وهو في تعداده للأقوال التفسيرية في الآية يعزوها إلى قائليها، فإذا كان للصحابي أو التابعين أكثر من قول نبّه على ذلك وأشار إليه، ففي تفسيره للفاحشة في قوله تعالى ﴿إِلاَّ أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ﴾ [النساء:١٩]. ذكر ثلاثة أقوال، وأشار إلى ابن عباس -رضي الله عنهما- قال بكل ذلك، (فأسند عن ابن عباس عن طريق مجاهد قوله: (إلا أن يأتين بفاحشة مبينة) قال: الزنا. ثم قال ابن أبي حاتم: (والوجه الثاني: وهو أحد أقوال ابن عباس)، وساق بسنده عن عكرمة عن ابن عباس قوله: الفاحشة المبينة: أن تفحش المرأة على الرجل أهل الرجل وتؤذيهم.

ثم قال ابن أبي حاتم: (والوجه الثالث: وهو أحد أقوال ابن عباس)، وساق بسنده عن جابر بن زيد أن ابن عباس كان يقول: الفاحشة المبينة: النشوز وسوء الخلق، كان يقول: إذا نشزت وساء خلقها أخرجها)(١٠١).

المطلب الثالث: الصناعة التفسيرية في اختياراته وآرائه

سبق وأن أشرنا إلى أن مقدمة ابن أبي حاتم لتفسيره كاشفة لمعالم صنعته -رحمه الله.

ومما يجدر ذكره هنا أن طريقته في ذكر الموافق والمخالف، وتخيره أعلى الأسانيد في كل طبقة، تدل على حسن اختياره وعظيم فقهه.

---

(٩٩) قرأ حمزة بزيادة ألف بعد الزاي وتخفيف اللام، وقرأ الباقون بحذف الألف وتشديد اللام. انظر: السبعة لابن مجاهد (ص:١٥٤)، التيسير للداني (ص:٧٣)، النشر لابن الجزري (٢١١/٢).

(١٠٠) التفسير (١٥١/١-١٥٢) بتصرف.

(١٠١) التفسير (١٢٠/٤-١٢٢) بتصرف، وانظر كذلك: (٤٢٠/١)، فقد ذكر فيه خمسة أقوال عن ابن عباس-رضي الله عنهما-، وانظر كذلك (٣٩٧/٢) ففيه ذكر عدة أقوال عن التابعين.

والإمام –رحمه الله– له آراء صريحة في التفسير، تكشف على أنه ليس مجرد ناقل للأقوال فحسب، بل تنبئ عن تمكنه في هذا العلم وقوة صنعته فيه.

فإذا نظرت مثلاً إلى تفسيره لقول الله تبارك وتعالى: ﴿إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾ [النساء:٣١]. فإنه صدرها بقوله: (تفسيرها: إنها الشرك، وقتل الولد، والزنا بحليلة الجار، ثم ذكر عقوق الوالدين، وقتل النفس، وشهادة الزور، ثم ذكر شرب الخمر، وأردفه بذكر اليمين الغموس، وذكر الفرار من الزحف، والسحر، وأكل مال اليتيم، وأكل الربا، وقذف المحصنة، واستحلال البيت الحرام، ومثل للكبائر أيضاً بذكر الإياس من روح الله، والأمن من مكر الله، والتعرب بعد الهجرة، وسب المسلم، والجمع بين الصلاتين من غير عذر، والإضرار في الوصية، وغيرها من الكبائر)(١٠٢).

ويذكر لكل كبيرة عدة آثارٍ تدل على أنها كذلك، فهو هنا على غير عادته في سرد أقوال السلف في الآية، فهو لم يتعرض لأقوالهم، وإنما ذكر بعض الكبائر وساق شاهداً بما ذكر، فدل ذلك على اجتهاده في التفسير.

وفي تفسير قول الله تبارك وتعالى ﴿إِلاَّ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء:٢٤]. ساق بسنده عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قوله: (أصبنا نساء يوم أوطاس لهن أزواج، فكرهنا أن نقع عليهن، فسألنا النبي صلى الله عليه وسلم، فنزلت ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاء إِلاَّ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾.

قال أبو محمد: يعني منهم، فحلال، وكل سبايا المشركات إذا استبرين بحيضة، وإن كان لهن أزواج في بلاد الحرب)(١٠٣).

وهذا القول هو أحد الأقوال في المسألة(١٠٤)، وهذا يدل على أن الإمام له رأي واختيار.

وكذلك له آراء في قضية النسخ، فقد أسند عن سعيد بن جبير تفسيره لقول الله تبارك ﴿فَأَعْرِضُواْ عَنْهُمَا﴾ [النساء:١٦]. قوله: (لا تسمعوهما الأذى بعد التوبة).

---

(١٠٢) التفسير (١٨٢/٤–١٩٣) بتصرف.

(١٠٣) التفسير (١٥٠/٤).

(١٠٤) انظر: أحكام القرآن للجصاص (١٧٤/٢)، الجامع لأحكام القرآن (٢٠١/٦).

قال ابن أبي حاتم معلقاً: (فكان هذا يفعل بالبكر والثيب في أول الإسلام، ثم نزل جلد الزاني، فصار الحبس والأذى منسوخاً، نسخته هذه الآية في سورة النور التي يذكر فيها ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ [النور:٢])(١٠٥).

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل تعداه لنقد الأقوال والحكم عليها بالشذوذ، فبعد أن ذكر الآثار الدالة على أن المراد بقوله ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ أي: المرأة ثيباً كانت أو بكراً، قال: (وخالفه محمد بن كعب فقال: (إلا أن يعفون) يعني: الرجال وهو قول شاذ لم يتابع عليه)(١٠٦).

والإمام –رحمه الله– له فهم ودراية بأقوال السلف، فهو وإن نقلها لربما علق عليها وحل ألفاظها، ومن ذلك تعليقه على قول الربيع بن أنس عند تفسير قول الله تبارك وتعالى ﴿لاَ يَشْتَرُونَ بِآيَاتِ اللّهِ﴾ [آل عمران:١٩٩]. قوله: (لا يأخذ على تعليم القرآن أجرا).

"قال أبو محمد: يعني: إذا احتسب بتعليم القرآن فلا يأخذ عليه أجراً، وفي بعض الكتب: يا ابن آدم علم مجاناً كما عُلمت مجاناً"(١٠٧).

وبيَن ابن أبي حاتم –رحمه الله– مراد عطاء –رحمه الله– في قوله عند تفسير قول الله تبارك وتعالى ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾ [البقرة:١٠٦]. "أما ما نسخ مما ترك من القرآن. قال أبو محمد: يعني: ترك لم ينزل على محمد صلى الله عليه وسلم"(١٠٨).

ولربما علق على بعض الآثار بما شاهده ورآه، ففي تفسير قول الله تبارك وتعالى ﴿يَاأَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الأَمِين﴾ [القصص:٢٦]. أسند عن عبدالرحمن بن زيد بن أسلم قوله: "قال لها: ما علمك بقوته؟ قالت: أما قوته فإنه كشف الصخرة التي على بئر آل فلان، وكان لا يكشفها دون سبعة نفر.

---

(١٠٥) التفسير (١٠٣/٤)، وانظر كذلك: (٧٤٥/٢).

(١٠٦) التفسير (٤٩٢/٢).

(١٠٧) التفسير (٦٢٣/٣)، (١٩٣/٤).

(١٠٨) التفسير (٣٧٨/١)، وقد تعقبه ابن تيمية على هذا التفسير في مجموع الفتاوى (١٨٨/١٧) فقال: (فإن ابن أبي حاتم روى بالإسناد الثابت عن عطاء {مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ} أما ما نسخ فهو ما ترك من القرآن (باتفاق) وكأنه تصحف على من ظنه نزل من النزول، فإن لفظ (ترك) فيه إبهام؛ ولذلك قال ابن أبي حاتم: يعني ترك لم ينزل على محمد. وليس مراد عطاء هذا، وإنما مراده أنه ترك مكتوباً متلواً، ونسخ حكمه كما تقدم عن غيره).

قال أبو محمد: رأيت الصخرة، وشبّرت، فكان بإصبعي شبران ومائة أو دون"[١٠٩].

تلك هي أبرز معالم الصنعة التفسيرية لهذا الحبر العلم، فجزاه الله عما قدم خير الجزاء، وجعل ذلك في موازين حسناته. والله أعلم.

الخاتمة

وبعد تطواف بين مسائل هذا البحث، خرج الباحث بعدة نتائج، من أهمها:

١- عظم مكانة الإمام ابن أبي حاتم في التفسير، وطول باعه فيه، والحظوة التي لقيها كتابه بين العلماء والدارسين حتى صار عمدة في بابه.

٢- تميز ابن أبي حاتم في إيراد المنقولات سواء من جهة الاستقصاء، أو الاختصار، أو الترتيب، وهذه ميزة لم تتوفر عند غيره ممن اعتنى بالتفسير المنقول.

٣- دقة تحري ابن أبي حاتم لمتون المنقولات، وحرصه على بيان اختلاف الألفاظ بين الرواة وتفرد بعضهم، وهذا بحد ذاته يفيد دراس علم التفسير في فهم طرائق السلف في التعبير عن الأقوال، ويكسبه ملكة في التعامل معها.

٤- لم يكن ابن أبي حاتم مجرد ناقل فحسب، لكنه جمع إلى حسن إيراد المنقولات وترتيبها الملكة النقدية لتلك المنقولات، وهذا مهيع ليس باليسير؛ إذ لا يقدر عليه إلا فحول العلماء، ولا غرو فابن أبي حاتم إمام قد رُبي بين إمامين – أبوه وخاله-.

٥- أصّل ابن أبي حاتم من خلال مقدمة تفسيره، وما جمعه فيه لطرق تفسير القرآن، فتفسير القرآن بالسنة وبأقوال السلف كان غاية ابن أبي حاتم.

٦- ظهرت صناعة الإمام في التفسير من خلاله عرضه للأقوال وصياغته لها، وفهمه الثاقب لما ينقله من آثار، وعلمه بالقراءات القرآنية التي بنى عليها السلف الأقوال المختلفة.

٧- لم يكن الشيخ -رحمه الله- مجرد ناقل فحسب، بل كانت له آراء واختيارات، تدل على سبق قدمه، وعلو كعبه في علم التفسير.

ولذا فإني أوصي الباحثين والدارسين بما يلي:

---

(١٠٩) التفسير (١٢/١٣٢).

١- دراسة هذا الكتاب دراسة نصية -لا سيما طلبة الدراسات العليا-، من حيث الوقوف على طريقة الإمام في طريقة الإيراد، والاختصار والترتيب.

٢- أدعو المتخصصين لدراسة أقوال السلف، والوقوف على طرائق تعبيرهم من خلال ما أورده ابن أبي حاتم، ومقارنة ذلك بما صاغه الإمام وترجم له.

٣- أهيب بالباحثين بدراسة أسانيد التفسير من خلال ما أورده ابن أبي حاتم، لا سيما وأن الإمام صاحب صنعة حديثية تفسيرية، وهذه المسألة من المسائل المشكلة على كثيرين واللغط حولها كثير.

٤- يزعم الباحث أن مسألة طرق التفسير، وعرض ابن أبي حاتم للأقوال وصياغته لها بحاجة إلى مزيد بحث وإبراز، إضافة إلى جمع آرائه واختياراته، فلو تصدى لذلك كله باحث، فجمعه ونقحه وهذبه لأسدى لطلبة العلم معروفا.

هذا، والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يبارك فيه، وينفع به، إنه أعظم مسئول، وأقرب مجيب. وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

قائمة المصادر والمراجع

- ابن الأثير، المبارك، (١٣٩٩هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، المكتبة العلمية.
- ابن القيم، محمد، (١٤١١هـ)، إعلام الموقعين عن رب العالمين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية.
- ابن تيمية، أحمد، (١٣٩٧هـ)، شرح حديث النزول، الطبعة الخامسة، المكتب الإسلامي.
- ابن تيمية، أحمد، (١٤٠٦هـ)، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- ابن تيمية، أحمد، (١٤١٩هـ)، اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، الطبعة السادسة، الرياض، دار العاصمة.
- ابن تيمية، أحمد، (١٤٢٢هـ)، قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، الطبعة الأولى، مكتبة الفرقان.
- ابن تيمية، أحمد، (١٤٢٥هـ)، مجموع الفتاوى، المملكة العربية السعودية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
- ابن تيمية، أحمد، (١٤٤٣هـ)، مقدمة في أصول التفسير، الطبعة الأولى، دار المحدث.

- ابن عاشور، محمد الطاهر، (١٩٨٤م)، التحرير والتنوير، تونس، دار سحنون.
- ابن عساكر، علي، (١٤١٥هـ)، تاريخ دمشق، دار الفكر.
- ابن كثير، إسماعيل، (١٤٢٦هـ)، تفسير القرآن العظيم، الطبعة الثالثة، دار طيبة.
- ابن كثير، إسماعيل، (١٤٣٦هـ)، البداية والنهاية، قطر، وزارة الأوقاف القطرية.
- ابن مجاهد، أحمد، (١٤٠٠هـ)، السبعة في القراءات، الطبعة الثانية، دار المعارف.
- ابن منظور، محمد، لسان العرب، بيروت، دار صادر.
- الأزهري، محمد، (١٤٢٢هـ)، تهذيب اللغة، الطبعة الأولى، بيروت، دار المعرفة.
- البامكي، خالد، (١٤٣٢هـ)، التفسير النبوي مقدمة تأصيلية مع دراسة حديثية لأحاديث التفسير النبوي الصريح، الطبعة الأولى، دار كنوز إشبيليا.
- البخاري، محمد، (١٤٣٦هـ)، الجامع المسند المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، الطبعة الثانية، دار التأصيل.
- البريدي، أحمد، (١٤٢٧هـ)، "تفسير القرآن بالقرآن دراسة تأصيلية"، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، (العدد الثاني).
- البيهقي، أحمد، (١٤٠٥هـ)، دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية.
- الجزري، محمد، النشر في القراءات العشر، المطبعة التجارية الكبرى.
- الجصاص، أبو بكر، (١٤٢٨هـ)، أحكام القرآن، الطبعة الثالثة، دار الكتب العلمية.
- الخطيب، أحمد، (١٤٢٢هـ)، تاريخ بغداد، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي.
- الخطيب، أحمد، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الرياض، مكتبة المعارف.
- الداني، عثمان، (١٤٠٦هـ)، التيسير في القراءات السبع، الطبعة الثالثة، دار الكتاب العربي.
- الذهبي، محمد، (١٤١٣هـ)، سير أعلام النبلاء، الطبعة التاسعة، مؤسسة الرسالة.

- الرازي، عبدالرحمن ابن أبي حاتم، (١٣٧١هـ)، الجرح والتعديل، الطبعة الأولى، دائرة المعارف العثمانية.
- الرازي، عبدالرحمن، (١٤٣٩هـ)، تفسير القرآن العظيم مسنداً عن الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين، الطبعة الأولى، دار ابن الجوزي.
- الرازي، محمد، (١٤٢٧هـ)، العلل، الطبعة الأولى.
- الراغب الأصفهاني، أبو القاسم، (١٤٠٥)، مقدمة جامع التفاسير، الطبعة الأولى، دار الدعوة.
- الزركشي، محمد، (١٤١٠هـ)، البرهان في علوم القرآن، الطبعة الأولى، دار المعرفة.
- السيوطي، عبدالرحمن، (١٤٣١هـ)، طبقات المفسرين، وزارة الشؤون الإسلامية بالمملكة العربية السعودية، دار النوادر.
- السيوطي، عبدالرحمن، الإتقان في علوم القرآن، المملكة العربية السعودية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
- الشاطبي، إبراهيم، (١٤٢٤هـ)، الموافقات، الطبعة الأولى، دار ابن القيم، دار ابن عفان.
- الطبري، محمد، (١٤٢٢هـ)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبعة الأولى، دار عالم الكتب.
- الطيار، مساعد، (١٤٣٣هـ)، "تفسير القرآن بالإسرائيليات نظرة تقويمية"، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، (العدد الرابع عشر).
- الطيار، مساعد، (١٤٣٥هـ)، التحرير في أصول التفسير، الطبعة الأولى، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية.
- الطيار، مساعد، (١٤٣٩هـ)، موسوعة التفسير بالمأثور، الطبعة الأولى، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية.
- العسقلاني، أحمد، (١٤١٨هـ)، المعجم المفهرس أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة.
- العسقلاني، أحمد، (١٤٢٦هـ)، العجاب في بيان الأسباب، الطبعة الثانية، دار ابن الجوزي.
- العسقلاني، أحمد، (١٤٣٢هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، الطبعة الرابعة، دار طيبة.

– العسقلاني، أحمد، (٢٠٠٢م)، لسان الميزان، الطبعة الأولى، دار البشائر الإسلامية.

– الفاسي، محمد، (١٤٠٨هـ)، صلة الخلف بموصول السلف، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي.

– القاسمي، محمد، (١٤٢٤هـ)، محاسن التأويل، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية.

– القرطبي، محمد، (١٤٢٧هـ)، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنته من السنة آي الفرقان، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة.

– القشيري، مسلم، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، دار إحياء التراث العربي.

Rooming of References

-Ibn al-Athīr, al-Mubārak, (1399h), al-nihāyah fī Gharīb al-ḥadīth wa-al-athar, al-Maktabah al-‘Ilmīyah.

-Ibn al-Qayyim, Muḥammad, (1411h), I‘lām al-muwaqqi‘īn ‘an Rabb al-‘ālamīn, al-Ṭab‘ah al-ūlá, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah.

-Ibn Taymīyah, Aḥmad, (1397h), sharḥ Ḥadīth al-nuzūl, al-Ṭab‘ah al-khāmisah, al-Maktab al-Islāmī.

-Ibn Taymīyah, Aḥmad, (1406h), Minhāj al-Sunnah al-Nabawīyah fī naqḍ kalām al-Shī‘ah al-qadarīyah, al-Ṭab‘ah al-ūlá, al-Mamlakah al-‘Arabīyah al-Sa‘ūdīyah, Jāmi‘at al-Imām Muḥammad ibn Sa‘ūd al-Islāmīyah.

-Ibn Taymīyah, Aḥmad, (1419H), Iqtiḍā’ al-Ṣirāṭ al-mustaqīm li-mukhālafat aṣḥāb al-jaḥīm, al-Ṭab‘ah al-sādisah, al-Riyāḍ, Dār al-‘Āṣimah.

-Ibn Taymīyah, Aḥmad, (1422h), Qā‘idat Jalīlah fī al-tawassul wa-al-wasīlah, al-Ṭab‘ah al-ūlá, Maktabat al-Furqān.

-Ibn Taymīyah, Aḥmad, (1425h), Majmū‘ al-Fatāwá, al-Mamlakah al-‘Arabīyah al-Sa‘ūdīyah, Majma‘ al-Malik Fahd li-Ṭibā‘at al-Muṣḥaf al-Sharīf.

-Ibn Taymīyah, Aḥmad, (1443h), muqaddimah fī uṣūl al-tafsīr, al-Ṭab‘ah al-ūlá, Dār al-Muḥaddith.

-Ibn ‘Āshūr, Muḥammad al-Ṭāhir, (1984m), al-Taḥrīr wa-al-tanwīr, Tūnis, Dār Saḥnūn.

-Ibn ‘Asākir, ‘Alī, (1415h), Tārīkh Dimashq, Dār al-Fikr.

-Ibn Kathīr, Ismā‘īl, (1426), tafsīr al-Qur’ān al-‘Aẓīm, al-Ṭab‘ah al-thālithah, Dār Ṭaybah.

-Ibn Kathīr, Ismā‘īl, (1436h), al-Bidāyah wa-al-nihāyah, Qaṭar, Wizārat al-Awqāf al-Qaṭarīyah.

-Ibn Mujāhid, Aḥmad, (1400h), al-sab‘ah fī al-qirā’āt, al-Ṭab‘ah al-thāniyah, Dār al-Ma‘ārif.

-Ibn manẓūr, Muḥammad, Lisān al-‘Arab, Bayrūt, Dār Ṣādir.

-al-Azharī, Muḥammad, (1422h), Tahdhīb al-lughah, al-Ṭabʻah al-ūlá, Bayrūt, Dār al-Maʻrifah.

-albāmky, Khālid, (1432h), al-tafsīr al-Nabawī muqaddimah ta'ṣīlīyah maʻa dirāsah Ḥadīthīyah li-aḥādīth al-tafsīr al-Nabawī al-ṣarīḥ, al-Ṭabʻah al-ūlá, Dār Kunūz Ishbīliyā.

-al-Bukhārī, Muḥammad, (1436h), al-Jāmiʻ al-Musnad al-Mukhtaṣar min umūr Rasūl Allāh ṣallá Allāh ʻalayhi wa-sallam wsnnh wa-ayyāmuh, al-Ṭabʻah al-thāniyah, Dār al-ta'ṣīl.

-al-Barīdī, Aḥmad, (1427h), "tafsīr al-Qur'ān bi-al-Qur'ān dirāsah ta'ṣīlīyah", Majallat Maʻhad al-Imām al-Shāṭibī lil-Dirāsāt al-Qur'ānīyah, (al-ʻadad al-Thānī).

-al-Bayhaqī, Aḥmad, (1405h), Dalā'il al-Nubūwah wa-maʻrifat aḥwāl ṣāḥib al-sharīʻah, al-Ṭabʻah al-ūlá, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah.

-al-Jazarī, Muḥammad, al-Nashr fī al-qirā'āt al-ʻashr, al-Maṭbaʻah al-Tijārīyah al-Kubrá.

-al-Jaṣṣāṣ, Abū Bakr, (1428h), Aḥkām al-Qur'ān, al-Ṭabʻah al-thālithah, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah.

-al-Khaṭīb, Aḥmad, (1422h), Tārīkh Baghdād, al-Ṭabʻah al-ūlá, Dār al-Gharb al-Islāmī.

-al-Khaṭīb, Aḥmad, al-Jāmiʻ li-akhlāq al-Rāwī wa-ādāb al-sāmiʻ, al-Riyāḍ, Maktabat al-Maʻārif.

-al-Dānī, ʻUthmān, (1406h), al-Taysīr fī al-qirā'āt al-sabʻ, al-Ṭabʻah al-thālithah, Dār al-Kitāb al-ʻArabī.

-al-Dhahabī, Muḥammad, (1413h), Siyar Aʻlām al-nubalā', al-Ṭabʻah al-tāsiʻah, Mu'assasat al-Risālah.

-al-Rāzī, ʻAbd-al-Raḥmān Ibn Abī Ḥātim, (1371h), al-jarḥ wa-al-taʻdīl, al-Ṭabʻah al-ūlá, Dā'irat al-Maʻārif al-ʻUthmānīyah.

-al-Rāzī, ʻAbd-al-Raḥmān, (1439h), tafsīr al-Qur'ān al-ʻAẓīm msndan ʻan al-Rasūl ṣallá Allāh ʻalayhi wa-sallam wa-al-ṣaḥābah wa-al-tābiʻīn, al-Ṭabʻah al-ūlá, Dār Ibn al-Jawzī.

-al-Rāzī, Muḥammad, (1427h), al-ʻilal, al-Ṭabʻah al-ūlá.

-al-Rāghib al-Aṣfahānī, Abū al-Qāsim, (1405), muqaddimah Jāmiʻ al-tafāsīr, al-Ṭabʻah al-ūlá, Dār al-Daʻwah.

-al-Zarkashī, Muḥammad, (1410h), al-burhān fī ʻulūm al-Qur'ān, al-Ṭabʻah al-ūlá, Dār al-Maʻrifah.

-al-Suyūṭī, ʻAbd-al-Raḥmān, (1431h), Ṭabaqāt al-mufassirīn, Wizārat al-Shu'ūn al-Islāmīyah bi-al-Mamlakah al-ʻArabīyah al-Saʻūdīyah, Dār al-Nawādir.

-al-Suyūṭī, ʻAbd-al-Raḥmān, al-Itqān fī ʻulūm al-Qur'ān, al-Mamlakah al-ʻArabīyah al-Saʻūdīyah, Majmaʻ al-Malik Fahd li-Ṭibāʻat al-Muṣḥaf al-Sharīf.

-al-Shāṭibī, Ibrāhīm, (1424h), al-Muwāfaqāt, al-Ṭabʻah al-ūlá, Dār Ibn al-Qayyim, Dār Ibn ʻAffān.

-al-Ṭabarī, Muḥammad, (1422h), Jāmiʻ al-Bayān ʻan Ta'wīl āy al-Qur'ān, al-Ṭabʻah al-ūlá, Dār ʻĀlam al-Kutub.

-al-Ṭayyār, Musāʻid, (1433h), "tafsīr al-Qur'ān bāl'srā'ylyāt naẓrah taqwīmīyah", Majallat Maʻhad al-Imām al-Shāṭibī lil-Dirāsāt al-Qur'ānīyah, (al-ʻadad al-rābiʻ ʻashar).

-al-Ṭayyār, Musāʻid, (1435h), al-Taḥrīr fī uṣūl al-tafsīr, al-Ṭabʻah al-ūlá, Markaz al-Dirāsāt wa-al-Maʻlūmāt al-Qur'ānīyah.

-al-Ṭayyār, Musāʻid, (1439h), Mawsūʻat al-tafsīr bi-al-ma'thūr, al-Ṭabʻah al-ūlá, Markaz al-Dirāsāt wa-al-Maʻlūmāt al-Qur'ānīyah.

-al-ʻAsqalānī, Aḥmad, (1418h), al-Muʻjam al-mufahras aw Tajrīd asānīd al-Kutub al-mashhūrah wa-al-ajzā' al-manthūrah, al-Ṭabʻah al-ūlá, Mu'assasat al-Risālah.

-al-ʻAsqalānī, Aḥmad, (1426), al-ʻujāb fī bayān al-asbāb, al-Ṭabʻah al-thāniyah, Dār Ibn al-Jawzī.

-al-ʻAsqalānī, Aḥmad, (1432h), Fatḥ al-Bārī sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, al-Ṭabʻah al-rābiʻah, Dār Ṭaybah.

-al-ʻAsqalānī, Aḥmad, (2002M), Lisān al-mīzān, al-Ṭabʻah al-ūlá, Dār al-Bashā'ir al-Islāmīyah.

-al-Fāsī, Muḥammad, (1408h), Ṣilat al-Khalaf bi-mawṣūl al-Salaf, al-Ṭabʻah al-ūlá, Dār al-Gharb al-Islāmī.

-al-Qāsimī, Muḥammad, (1424h), Maḥāsin al-ta'wīl, al-Ṭabʻah al-thāniyah, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah.

-al-Qurṭubī, Muḥammad, (1427h), al-Jāmiʻ li-aḥkām al-Qur'ān wālmbyn li-mā taḍammanat'hu min al-Sunnah āy al-Furqān, al-Ṭabʻah al-ūlá, Mu'assasat al-Risālah.

-al-Qushayrī, Muslim, al-Musnad al-ṣaḥīḥ al-Mukhtaṣar bi-naql al-ʻAdl ʻan al-ʻAdl ilá Rasūl Allāh ṣallá Allāh ʻalayhi wa-sallam, Dār Iḥyā' al-Turāth al-ʻArabī.

The Interpretive Industry of Imam Ibn Abi Hatem Al-Razi through his Interpretation

Sami bin Masoud Al-Jaeed

Associate Professor of Interpretation and Qur'anic Sciences, Department of Interpretation, College of Da'wah and Fundamentals of Religion at Umm Al-Qura University, KSA

Abstract. The research dealt with an important issue related to the exegetical industry of Imam Ibn Abi Hatem through his interpretation, so the researcher introduced the imam and his author, and presented to highlight the interpretive industry related to the movables in terms of the way the imam mentioned them, and in terms of their criticism. Then he stopped by talking about the interpretative industry related to rationalities in terms of the imam's rooting of the methods of interpretation, and in terms of his industry in presenting sayings and telling them, concluding that by highlighting his industry in his choices and opinions. The researcher concluded that Imam Ibn Abi Hatim was well-versed in the science of interpretation, and that he was not only a mere transmitter, but that his transmission was thorough, brief and arranged, not to mention his accuracy in transmitting the texts and his distinction in their formulation and good presentation. Interpretation and disclosure of his method in his choices and opinions.

Keywords: bn Abi Hatem- Tafsir - Al-Razi – industry - The interpretive.